

سواد عيسى

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٩ محرم سنة ١٣٨٣ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٩٠

الفهرس

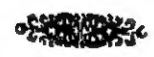
صفحة

٦٤١

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣ قانون مؤقت معدل لقانون المرفوعات

٦٤٢

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٣ قانون مؤقت معدل لقانون امن الدولة



مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هكذا من الأشعل

محمد السيد الفيلسوف، الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٨

نصادق - بمقتضى المادة ٤١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت معدل لقانون المفرقات

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المفرقات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١١ - كل من وجد في حوزته مادة ملح البارود بدون رخصة يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز السنة او بغرامة لا تزيد عن مائة دينار او بكلا العقوبتين .

المادة ٣ - تضاف الى القانون الاصلي المادتان التاليتان بعد المادة (١١) مباشرة وتعطيان رقم ١٢ و ١٣ .

المادة ١٢ - مع مراعاة احكام المادة (١١) كل من :-

١ - خالف احكام المواد ٣ - ٨ من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة .

٢ - وجد في حوزته او نقل او باع او اشترى مادة مفرقة بدون ترخيص بقصد استعمالها على وجه غير مشروع يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٣ - استعمل مادة مفرقة بقصد الارهاب او بقصد ايقاع الضرر في الارواح او الممتلكات سواء نتج عن ذلك ضرر ام لم ينتج يعاقب بالأعدام .

المادة ١٣ - يجري المدعي العام المختص بالتحقيقات الاولى في قضايا ملح البارود ويحيل الاوراق الى النائب العام الذي له ان يقرر اما احالة المتهم للمحاكمة امام محكمة نظامية خلافا لاحكام المادة ١١ او احالته للمحاكمة امام محكمة امن الدولة خلافا لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة ٤ - يعاد ترقيم المواد (١٢ - ١٥) بحيث يصبح (١٤ - ١٧) .

١٩٦٣/٥/١٨

أحمد بن طلال

وزير الداخلية

صالح الهادي

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

محمد السيد الفيلسوف، الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى الفقرة للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٨

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت معدل لقانون محكمة أمن الدولة

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي كما يلي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

و - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون المفرقات كما عدل بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣ .

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (و) مباشرة .

ز - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٥) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

أحمد بن طلال

١٩٦٣/٥/١٨

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والمدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الهادي	حسين بن ناصر

وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح برقان	عبد اللطيف العنباوي	أمين الحسيني	رشاد الخطيب